المحاضرة الثانية عشر : الأمن في مجلس التعاون الخليجى ودور المملكة البارز فيه

- تقوم القيادة الحكيمة فى المملكة العربية السعودية بدوراً حاسماً في رسم ملامح الأمن الاستراتيجي فى الخليج ، في ظل متغيرات خارجية تؤثر على الأمن الوطني السعودي نفسه ، وتخلق مخاطر وتهديدات ، وتتجلى أهمية هذا الدور والرؤيا السعودية الثاقبة انطلاقاً من أهمية المملكة ، ومن النظرة الكلية والشاملة ، وفي حقيقة التوظيف الاستراتيجي لموقع المملكة ، ليس فحسب على مستوى الماضي بل الحاضر والمستقبل ، في بلد أضحى من أهم محاور السياسة على مستوى العالم بعد أن أصبحت المملكة قلب العالم الإسلامي والعالم الاقتصادي بحكم أنها المنتج الأول والمصدر الأول للسلعة الإستراتيجية الأولى في عالم اليوم.
- وبجانب دور المملكة الاسلامى والحضارى (بصفتها مهد الإسلام منذ مجيئه برسالته العالمية ليضيء الكون بضيائه ، فهي مهبط الوحي ورسالة الإسلام ، وتضم الحرمين الشريفين) هناك دور جيوستراتيجياً عالمياً ، وأهمية إستراتيجية كبرى ومنطقة مركزية لاستقرار العالم . ومن هنا فإن القيادة السياسية الحكيمة قد استغلت تلك المتغيرات لصالح الأمن الوطني للمملكة ، حتى أضحت المملكة إحدى الدول الفاعلة ليس فقط على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي فحسب بل على مستوى العالم ، حيث إن المملكة هي إحدى دول العشرين التي أضحت ترسم أجندة المستقبل لكل العالم.
- والهدف الاستراتيجي الأمني للملكة أصبح الحفاظ على الوطن الآمن ، وعلى الخليج العربي المستقر ، وعلى الدور الحضاري والازدهار الاقتصادي غير المسبوق للمملكة.

➢ **ولذا يحتل الأمن الوطني السعودي مكانة مركزية في التفكير الاستراتيجي السياسي العسكري لعدة اعتبارات :**

✓ **أولاً :** أن الأمن الوطني هو محور السياسة الخارجية السعودية من منطلق مفهومها لأمنها الوطني وحماية له.

✓ **ثانياً :** أن منطقة الخليج والمنطقة العربية تخوض صراعاً مصيرياً ضد القوى التي تريد الهيمنة والطامعة في ثرواتها.

✓ **ثالثاً :** يترتب على ذلك أن الاستراتيجيات التي حددتها المملكة في المجالات المختلفة قد انطلقت من مفهوم ونظرية سعودية للأمن انطلقت منه وتسعى إلى تحقيقه.

- وتحديد الإطار العام للأمن الوطني السعودي هي الاستغلال الأمثل لقوة المملكة وعناصرها الجيوبوليتيكية والاقتصادية والعسكرية والروحية والسياسية ، وفي إدراكها العميق لمواطن التهديد ، وهو بحسبانها كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للمملكة وكيانها بفعل أية عوامل داخلية أو خارجية ، وكانت نقطة البداية في تحقيق الوطن الآمن هو انتصار المملكة في معركتها ضد الإرهاب الأسود ، وشهد العالم بقدرة المملكة وقيادتها على التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة. وقد ساهمت العلاقات الاقتصادية الدولية لدول مجلس التعاون فى تدعيم مفهوم الأمن الاستراتيجى والأمن السياسى والاقتصادى.
- وعلى الصعيد العلاقات الاقتصادية الدولية :
  - أجرت دول المجلس مفاوضات مع العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية من أجل عقد اتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي مثل : الاتحاد الأوروبي والصين واليابان وسنغافورا والهند وباكستان وتركيا ، ومجموعة دول افتا (تتكون دول الافتا من أيسلندا ، النرويج ، سويسرا / إمارة ليختنشتاين) واستراليا ونيوزلندا.

- وتعد المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوربي للتوصل لاتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين من بين أهم تلك المفاوضات حيث تم في هذا الإطار عقد عدة اجتماعات مكثفة خلال عام ٢٠٠٧ م وعام ٢٠٠٨ للمختصين من الجانبين ، أنهيا خلالها معظم المواضيع المتعلقة بهذه الاتفاقية .

❖ مبادرة فردية :

- وتدعيماً لأواصر الصداقة بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وبالإضافة إلى التزام المملكة بمقررات القمم الخليجية اتخذت المملكة مبادرة فردية تمثلت في إعلان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في محرم ١٤٠٤ هـ أمام أساتذة وطلاب جامعة الملك عبد العزيز عن تخصيص جزء من أسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) لتساهم فيها دول الخليج إذا أرادت. وقد ترجمت هذه المبادرة على الفور وتم تخصيص ٢٠ % من أسهم شركة سابك للاكتتاب خصص منها ١٠ % لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

❖ الموقف من الأخطار والتحديات المحيطة بمنطقة الخليج :

- تمثلت التحديات التي واجهت منطقة الخليج في الفترة التي تلت قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قيام الحرب العراقية الإيرانية ثم بروز الخطر العراقي بعد انتهاء هذه الحرب برغبة العراق في التوسع على حساب الكويت وقيامه بغزو الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م . وفي هذه المواقف وقفت المملكة بالمرصاد لأي خطر يهدد الخليج ، وكان موقفها على النحو التالي :

موقف المملكة من الحرب « العراقية ألإيرانية » :

- ساندت المملكة العراق انطلاقا من حرصها على الأمن العربي وحرصا على شعب العراق ، وقد عبر خادم الحرمين الشريفين عن هذا الموقف بقوله : (قامت المملكة بمساعدة العراق على إيران للحفاظ على بقاء العراق) .

➢ **وقد تلخص الموقف السعودي من حرب الخليج في النقاط التالية :**

- الحياد العسكري .
- العمل على إنهاء الحرب سلمياً من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى التنسيق الدائم الثنائي والجماعي لمحاولة إنهاء الحرب .

الموقف تجاه غزو العراق للكويت :

- كانت خطوة العراق بغزو الكويت لا تتناسب إطلاقا مع الجهود التي تبنتها المملكة لاحتواء الخلاف الذي افتعلته العراق مع الكويت والإمارات ، ولا تتناسب إطلاقا مع وعود صدام حسين بأنه لن يعتدي على الكويت. ولذا فإن الغزو جاء كنقطة تحول في مسار العلاقات بين أطراف الخلاف وبذلك وجدت المملكة نفسها في خضم أزمة حقيقية حيث يحتل العراق بلدا عربيا جارا له ويحشد قواته على حدود المملكة في تهديد واضح لها بما يملكه العراق من أسلحة تقليدية وغير تقليدية. وكان على المملكة أن تتخذ قرارا سريعا وحاسما حيث إن الأزمة تتطلب سرعة اتخاذ القرار لأهمية الوقت.

➢ **يمكن تلخيص الموقف السعودي من الأزمة في عدة نقاط رئيسة هي:**

١) إدانة الغزو ورفض كل ما يترتب على ذلك الغزو.

٢) الإعلان بأن المملكة لن تسمح لأحد بأن يطأ شبرا من أرضها فضلا عن أن يحتلها ويقتطع منها.

٣) الالتزام التام بقرارات القمة العربية غير العادية في القاهرة (١٠ أغسطس ١٩٩٠م) وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي وقرارات مجلس الأمن.

٤) المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية المتمثلة في حكومة الكويت بقيادة الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى الحكم وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثاني من أغسطس.

٥) انسحاب الحشود العراقية المرابطة على حدود المملكة مع ضمان عدم تكرار الاعتداء العراقي على أية دولة عربية خليجية أخرى.

٦) استدعاء القوات العربية والإسلامية والصديقة لمساندة القوات السعودية في الدفاع عن المملكة.

➢ **يمكن ذكر دواعي وأطوار الموقف على النحو التالي:**

أولا : دواعي القرار :

١) أن الغزو ألغى وجود دولة عربية خليجية جار وتجاوز على السلطة الشرعية فيها .

٢) أن الغزو يشكل تهديداً مباشراً للمملكة بعد حشد العراق لجيوشه على حدود المملكة حتى ولو أعلن أنه لن يغزو المملكة ، وبحكم أن المملكة دولة جارة للطرفين فإن أمنها سيتأثر بهذا الغزو. وقد رأينا أن هدف الأمن الداخلي والخارجي للمملكة يشكل بعداً أساسياً في تصور القيادة السعودية لدورها الخارجي .

٣) أن الغزو سيطيح باستقرار وأمن منطقة الخليج وسيخل بالتوازن الموجود فيها ويجدد الادعاءات لبعض الدول في أراضي الدول الأخرى ، والنتيجة انهيار الاستقرار والأمن في المنطقة ، وبالتالي التأثير على أمن المملكة ذاته.

٤) أن الغزو يشكل تهديداً مباشراً للثروة النفطية الخليجية بل إن غزو العراق للكويت جاء بعد افتعال العراق للأزمة حول نفط حقل الرميلة ، وبالتالي فإن الغزو سيؤثر على عنصر فاعل من عناصر نفوذ دول الخليج في السياسة الدولية .

٥) أن الغزو ارتبط أيضا بمحاولة عراقية لتهديد أمن البحر الأحمر وقد اتضح هذا الهدف من توجهه للتنسيق مع بعض الدول لدعم موقفه .

٦) أن الأزمة في الخليج كانت ستؤدي إلى إيجاد بؤرة للصراع الدولي في المنطقة وبالتالي يمكن أن يستمر هذا الصراع الدولي فترة طويلة . وكان هذا يمكن أن يتحقق لولا أن الغزو جاء في فترة كانت القطبية الثنائية في النظام الدولي والصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب قد تلاشت .

٧) أن تسوية مشاكل الحدود بين الدول عن طريق الغزو سيشكل سابقة خطيرة في العالم العربي ، يمكن أن يفتح ملفات عديدة لمشاكل الحدود في العالم العربي ويرمي بالمنطقة كلها في دوامة من الصراعات المسلحة على الحدود.

٨) أن غزو العراق للكويت يتنافى مع المبادئ الإسلامية والقانون الدولي وهي مبادئ وقوانين تؤمن بها المملكة وتتعامل على أساسها في المجال الدولي.

٩) أن العراق يدين بالكثير من المساعدة لدول الخليج التي أمدته بها ، ولم يكن من المتصور أن يقوم العراق بغزو الكويت مكافأة لها على وقوفها بجانبه خلال أزماته .

١٠) أن الروابط التاريخية بين الأسرة السعودية وأسرة آل الصباح في الكويت استدعت وقوف المملكة بجانب الكويت في محنته تعزيزا للشرعية ووقوفا إلى جانبها.

- **وهكذا نرى بوضوح أهمية إنشاء مجلس التعاون الخليجي والدور المحوري الذي قام به على الصعيد الاقتصادي والصعيد الأمني.**
- **ونحن نعلم الارتباط الوثيق بين الأوضاع الأمنية والأوضاع الاقتصادية خاصة فى منطقة هامة ومحورية من العالم مثل منطقة الخليج ، كما يتضح الدور البارز للملكة العربية السعودية فى الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني فى المنطقة بأسرها.**